

محاكاة الفروق الفردية في التعليم: مدارس



أدوات التشخيص

لا يقتصر نموذجُ «المعالجة التربوية» على مؤشر العلامة أو الاختبارات والتقويمات العادية، بل هناك التقييم التشخيصي الذي يسبق التعليم، والتقييم التكويني العادي للأهداف الجزئية أثناء عملية التعليم، والتقييم التكويني المتدرج لمجموعة الأهداف الجزئية التي ترتبط ببعضها في سياق تكوين الأهداف البنائية، والاختبار التشخيصي المقنن والمرمّن للأهداف البنائية بعد الانتهاء من تعليمها وتعلمها إذا تم اكتشاف ثغرة حادة عند المتعلم في تقييم وضعياته التطبيقية لهذه الأهداف، هذا فضلاً عن الملاحظة الدقيقة للسلوك التعليمي، والمقابلة التشخيصية الدقيقة (العيادية)، والملف التعليمي للتلميذ (البورت فوليو)، والاختبارات، وغير ذلك من الأدوات الدقيقة والمقننة بالاستعانة بالمراكز المختصة عند الحالات التي تتطلب تشخيصاً متقدماً. يعني ذلك أن المعالجة تسلك مساراً قبل الحكم بأن التلميذ يعاني صعوبة تعليمية.

نظام تعليمي أكثر إنصافاً

من هنا كانت ضرورة تصميم «تعليم فارقي»، وهو طريقة تربوية تستخدم مجموعة من الوسائل التعليمية بقصد مساعدة المتعلمين المختلفين في القدرات والسلوكيات، والمنتمين إلى صف واحد، للوصول إلى الأهداف والمعارف الأساسية نفسها. يقول الخبير في العلوم التربوية، الباحث البلجيكي جان ماري دوكتيل، إن أشكال التعليم الفارقي تطورت في العالم وتفاوتت آثارها على صعيد الفعالية والعدالة، ومن أهم مزايا هذا التعليم هو تمكين النظام التعليمي من أن يصبح أكثر إنصافاً ومواجهة الفروق بين التلامذة إيجابياً بمنحهم الثقة بأنفسهم.

كيف؟ يشير دوكتيل إلى أن «المطلوب التفريق من خلال الإشراف والدمج وليس من خلال الإقصاء والفصل، وذلك بلجوء المعلم إلى دراسة وتشخيص الميزات الخاصة بكل تلميذ من حيث الاهتمامات والتركيز وتمكينه من تطوير إمكاناته. فالتلميذ لا يشكل تحدياً للمعلم بل مصدراً للتعليم (إذا لم يتعلم المعلم من التلميذ لا يعلم شيئاً)». ويرى دوكتيل أن فصل التلامذة بحسب قدراتهم وخصائصاتهم في صفوف أو مجموعات عمل قوية وأخرى ضعيفة هي طريقة مستترة لوضع وصمة معينة على التلميذ الضعيف، وقد يكون من سخرية النظام التعليمي هروب المعلمين الذين يتمتعون بمؤهلات أعلى من حيث التدريب والتكوين الدراسي إلى الصفوف القوية. الألف ما يقوله لجهة أن انتقاء الأهل للمؤسسة التربوية الأكثر رقياً قد لا يكون بالضرورة الخيار الأفضل دائماً لأولادهم، لا سيما إذا كان التلميذ حساساً للمقارنات الاجتماعية، ما سينعكس على تحصيله الدراسي. دوكتيل يوضح أيضاً أن الأبحاث التربوية أفقت إلى أن معالجة التأخر المدرسي بإعادة الصف ليست وسيلة ناجعة نظراً إلى آثارها السلبية على الأداء الدراسي والمتغيرات النفسية والاجتماعية. ويشير إلى أن فرنسا هي من البلدان التي تعتمد هذه

حتى الآن، لا يزال معلمون كثير

يتعاملون مع تلامذتهم باعتبارهم كتلة متجانسة، في حين تبرز فروق فردية بين التلامذة في الصف الواحد تقتضي التدخل لمعالجتها الإيجابية في المسار التعليمي. «المعالجة التربوية» مشروع استراتيجي اعتمده مدارس المهدي منذ أربع سنوات لردم الضرر في الأهداف والكفايات غير المحققة لدى المتعلمين، في ضوء تشخيص أخطائهم وتحديد أسبابها ومصادرها

في الغالب، يُلصق الخطأ بالمعلم وحده فُهمش ويقصى ويعاقب، في حين أن المشاكل الدراسية، صغيرة كانت أم كبيرة، ليست ذاتية فحسب ولا تتعلق فقط ببنية التلميذ المعرفية. فإن يُخطئ المتعلم أو يرسب لا يعني بالضرورة أنه «كسول»، أو «مش دارس» أو «ما

معالجة التأخر المدرسي بإعادة الصف ليست وسيلة ناجعة

بيقدر يعطي» أو «أهل مش مهتمين»، بل ثمة مروحة واسعة من الأسباب الشخصية والنفسية والاجتماعية المتصلة ليس فقط بأداء المتعلم بل أيضاً بأداء المعلم والنظام التعليمي في المدرسة والبلد، والتي قد تعترض سبيل بعض المتعلمين وتحول دون تمكنهم من متابعة دروسهم. المتعلمون ليسوا كتلة متجانسة من حيث الذكاء أو من حيث وثيرة التعلم أو هذا ما نبه إليه عالم النفس الأميركي جيروم برونر في عام 1971 حين قال: «لا يوجد متعلمان يتقدمان بالسرعة ذاتها ولديهما الاستعداد للتعلم في الوقت ذاته، ويستخدمان تقنيات الدراسة ذاتها... ويعبران عن الاهتمامات ذاتها...».

الإعادة والإكمال والتصحيح وإخراج التلميذ من الصف وتخصيص ساعات إضافية بعد الدوام، والتي غالباً ما تولد إحباطاً لدى المعلم والمتعلم على السواء. يحصل ذلك من دون العناية بالأسباب والمصادر التي ينتج عنها الإخفاق الدراسي، وغالباً ما يكون الجهد المبذول في الدعم المدرسي غير متناسب مع النتائج المحضلة منه، وهذا ما يفتح النقاش على مصراعيه: على من تقع المسؤولية على المدرسة، أم على الأهل، أم على التلميذ، أم على المجتمع؟ هل

رسوب وتسرب مدرسي لا يستهان بها (19,7% متأخرون و6,2% راسبون في 2015-2016، بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء).

الدعم المدرسي لا يكفي

برأي العلي، الرسوب والتسرب المدرسيان هما نتيجة لمسار تعليمي طويل، ويصعب التعامل معهما بالطرق العادية من خلال ما اصطلح على تسميته الدعم المدرسي، الذي يصل عادة متأخراً من خلال طرق

الوسيلة بنسبة كبيرة، في حين أن فنلندا تتجنبها بشكل كبير لكونها تؤثر على ثقة التلميذ بنفسه. دوكتيل كان يشارك في مؤتمر نظمه «المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم - مدارس المهدي» لعرض ملامح مشروع بدأت المؤسسة باعتماده منذ عام 2012.

فكرة المشروع انطلقت، كما يشرح مدير الإشراف التربوي غالب العلي، من مشاكل التلامذة وتعثرهم الدراسي ومن حاجات المجتمع وإحصاءات تؤكد دوماً وجود نسب

من مشاكل تخطيط البرامج ولاستدامة التواصل الفعال بينهما. كذلك تحلل المعلمتان محتوى المنهاج، وتحددان الحاجات الخاصة غير الأكاديمية ولكن المؤثرة على نجاح التلميذ في المدرسة، مثل الثقة بالنفس والتفاعل الاجتماعي. ويتضمن البرنامج، إضافة إلى المواد التعليمية النظامية المعدلة، مادة

النطق، العلاج الحسي - الحركي/ الانشغالي، العلاج الفيزيائي، العلاج النفسي، خدمات الصحة المدرسية، الخدمات الإرشادية، وصولاً إلى التقييم المستمر للتقدم المحرز عند ذوي الصعوبات، وقياس مؤشرات جودة العمليات المرتبطة بالدمج التربوي وتفسير وتحليل النتائج.

لقد احتاج تطبيق برنامج الدمج داخل الصفوف في مدارس المبرات إلى اعتماد نموذج التعليم التشاركي (Co-Teaching)، وهو أسلوب يقوم على تشارك كل من معلمة الصف ومعلمة التربية الخاصة بالعمل معاً في صف منظم، وتكون المعلمتان مسؤولتين عن: تخطيط سير الدرس، إعطاء الإرشادات، تحصيل التلامذة، التقييم والانضباط؛ وذلك للتقليل

ومعاهدها المهينة الـ 6، وما هي اليوم تحتضن 1456 تلميذاً، تتنوع حالاتهم بين الصعوبات التعليمية، عسر القراءة والكتابة، اضطرابات اللغة، اضطراب الإفراط الحركي وتششت الانتباه، اضطراب طيف التوحد، متلازمة «داون»، والشلل الدماغي، ويتوزعون على صفوف متعددة، من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية.

حالياً، تسعى الجمعية إلى مأسسة التجربة لتضمن للتلامذة ذوي الصعوبات التعليمية الانخراط الطبيعي في العملية التعليمية بما يتوافق مع قدراتهم وإمكاناتهم وحاجاتهم الخاصة، وقد أعدت لذلك آليات عمل، ابتداءً من مرحلة إجراءات القبول والتسجيل، إلى البرنامج التربوي الفردي، وتقديم الخدمات العلاجية، كتحقيق

فاروق زرق *

أسبوع المبرات في أيار من كل عام بات، منذ سنوات، تقليداً سنوياً في مدارس جمعية المبرات الخيرية للتركيز على عنوان تربوي محدد وتنظيم أنشطة متنوعة بشأنه. هذا العام، يطل الأسبوع على الدمج التربوي الذي يتيح الفرصة أمام ذوي الصعوبات التعليمية لتحسين تحصيلهم الأكاديمي، وتأقلمهم الاجتماعي، وتعزيز شعورهم بالمسؤولية الذاتية، والإحساس المتزايد بتقدير الذات. تجربة الجمعية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة تعود إلى عام 1995 حيث دأبت المبرات على تطوير برنامج للدمج بدأت بتطبيقه في ثانوية الكوثر، ثم امتدت التجربة لتطال مدارس المبرات الـ 15،

توجيه الأهل باتجاه تجنب الإنكار والرفض وإلقاء اللوم

تقرير المصير (Self-Determination) التي تهدف إلى تعليم التلامذة ذوي الاحتياجات الخاصة كيفية الإدارة الذاتية لحياتهم. وهذه المادة هي مزيج من المهارات والمعارف والمواقف التي تمكن الشخص من الانخراط في سلوك ذي هدف موجب، منظم ذاتياً ومستقل، إلى جانب إيمانه بنفسه أنه قادر، فاعل ومدرك لأهمية العلاقة بين الجهد والنتيجة. وفي موازاة ذلك شكّل التواصل مع الأهل مكوناً أساسياً من مكونات برنامج الدمج التربوي، إذ يجري تزويدهم بالتدابير التي من شأنها حماية طفلهم، وتوعيتهم على معرفة النواحي الصحية التي ترتبط بحالته، والتثقيف حول أهمية الكشف والتعرف المبكر إلى حالات الصعوبات التعليمية، وكذلك تبني اتجاهات سوية وتجنب

الدمج التربوي في المبرات نحو المأسسة